

# الحصار البحري المصري للسفن الصهيونية في الفترة (١٩٤٨-١٩٥٢)

الباحثة / فاطمة إسماعيل عاشور عزام  
باحثة ماجستير - كلية الآداب - جامعة عين شمس

تاريخ قبول النشر : ٨ / ١٢ / ٢٠١٦



بادئ ذي بدء، يرجع اختيار الفترة الزمنية لهذا البحث من عام ١٩٤٨؛ حيث وقوع حرب فلسطين، أما بالنسبة لاختيار فترة التوقف، وهو عام ١٩٥٢، الذي شهد انتهاء عهد الحكم الملكي، وبداية العهد الجمهوري، ورغبة في إلقاء الضوء على فترة يعتقد أنها أهمل حسابها من دائرة الصراع العربي الصهيوني.

بدأت المواجهة المصرية ضد الأطماع الصهيونية في فلسطين مبكراً، وكان الموقف التي اتخذته مصر أمام مجلس الأمن منذ عام ١٩٤٧ بأن قناة السويس ملكية مصرية خاصة (١)، وقد حرصت مصر منذ اليوم الأول في عمر الكيان الصهيوني على تتبع عمليات التهريب و مقاطعة البضائع الصهيونية الواردة من فلسطين، و منع البضائع المرسله إليها، و خاصة أثناء حرب ١٩٤٨؛ لتحقيق الانتصار في الحرب، وقد زاد التحدي المصري، والمواجهة أثناء حرب فلسطين في سنة ١٩٤٨، خاصة حينما تجرأ الكيان الصهيوني، وأراد نقل المواد التي كانت تساعد على تدعيم أدواته الحربية عبر قناة السويس؛ فلم تسمح له مصر بذلك؛ ولذا فقد كان من الطبيعي أن تستخدم حقوقها في مصادرة كل ما يساعد على تدعيم أداة الكيان الصهيوني العسكرية أثناء مروره في مياهها الإقليمية، وموانئها، وأراضيها بما في ذلك قناة السويس (٢).

لقد كانت السلطات المصرية، ومصلحة الجمارك في حالة من التأهب وشديدة التحفظ، والريبة في كافة السفن المارة بقناة السويس أثناء نشوب القتال في فلسطين؛ مما أدى إلى مصادرتها لشحنة سفينة كانت تتبع شركة السويس للملاحة البحرية على سبيل الخطأ؛ حيث كانت موكلة بنقل السلاح إلى القوات الأردنية الحليفة في فلسطين، ولكن التكتم والسرية في الأمور الحربية كان السبب في حدوث سوء تفاهم؛ حيث استولت السلطات العسكرية المصرية في يوم ٢٨/٥/١٩٤٨ على العتاد الحربي الذي كان موجوداً على الباخرة (رمسيس) (٣) لصالحها وكان هذا عن طيب خاطر من شركة السويس المصرية، وكانت مخصصة كل مجهوداتها لصالح القوات المتحالفة، إلا أن جريدة (المصري) قد فهمت الأمر خطأ، وظنت أن هذا العتاد كان محولاً إلى الصهايين، ولم ترد الشركة رغم الإساءة التي وجهت إليها إفساء أي سر من الأسرار الحربية ولم تطلب من الجريدة ذكر الحقيقة، فطلب المستشار القانوني للشركة من وزير الدفاع الوطني وأن

يصدر بلاغاً رسمياً بتكذيب الخبر الذي نشرته الجريدة أنفة الذكر، ولكن بالطريقة التي يرتئها تناسب الصالح العام، والتي في ذات الوقت تحفظ لها كرامتها، فأصدرت إدارة المخابرات الحربية بوزارة الدفاع الوطني مذكرة بتبرئتها<sup>(٤)</sup>.

وقد أعلنت مصر الأحكام العرفية منذ بداية القتال مع اليهود؛ حيث خضعت السفن والبواخر الصهيونية أو التي كانت تتعاون مع الكيان الصهيوني والتي كانت وجهتها فلسطين لاهتمام الحكومة المصرية؛ للتأكد من عدم وصول المهربات إلى فلسطين المحتلة، وإحالة القضايا الخاصة بها إلى محكمة الغنائم التي كانت تقضي بمصادرتها لصالح الحكومة المصرية؛ طبقاً للمبادئ المقررة في قانون الشعوب؛ وتطبيقاً لهذا الأمر دخل في عدد الغنائم كل بضاعة أياً كانت طبيعتها كانت ترسل مباشرة أو غير مباشرة إلى مؤسسات أو إلى أفراد كانوا يقيمون بفلسطين بغرض تقوية ساعد الصهيونيين في حرب فلسطين، وأن تكون تلك البضائع قد جرى ضبطها بمعرفة السلطات البحرية أو بمعرفة إدارة الجمارك، أو مصلحة خفر السواحل، وذلك في الموانئ المصرية، أو داخل مياه مصر الإقليمية، أو في المياه الفلسطينية أو حتى في أعالي البحار ولكن كان يتم ذلك أثناء العمليات الحربية في فلسطين<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا السياق قامت مصر بمصادرة شحنة من الأسلحة كانت تنقلها باخرة بلجيكية كانت في طريقها إلى فلسطين احتوت على ١٥ سيارة فيات مشحونة إلى تل أبيب وتم تكليف مندوب الجمارك بحجزها للجيش المصري<sup>(٦)</sup>، وقد طلب أيضاً المدير العام لخفر السواحل من وزارة الدفاع الوطني تيسيراً وإحكاماً وسرعة في أداء عملها بالقيام بالتفتيش على السفن المارة أثناء الحرب ضرورة إصدار أمر عسكري من الحاكم العسكري العام يبيح لخفر السواحل تفتيش البواخر في الموانئ المصرية كلما دعت الحاجة إلى ذلك دون الرجوع إلى مصلحة الجمارك؛ حيث كانت الإجراءات المتبعة في حالات تفتيش السفن المشبوه فيها يلزمها وقتاً، وهو ما كان يلائم حالة الحرب<sup>(٧)</sup>،

وصدر الأمر العسكري رقم (٥) متضمناً تفتيش السفن في موانئ الإسكندرية، وبور سعيد، والسويس، كما صدر الأمر العسكري رقم (١٣) مكماً للأمر السابق، ونص على تخويل إدارة الجمارك سلطة الوقوف على محتويات (مانيفستو) البضاعة

المحملة، ونوعها للتأكد من أنه لا يوجد بينها مفرقات أو بضائع من أي نوع تكون مرسله إلى هيئات أو أشخاص مقيمين في فلسطين، فإذا وجد ضمن حمولة السفينة شيء من ذلك؛ فكانت تطبق عليها الأحكام المقررة في القانون الدولي العام، ويصدر بأمر السلطة المنوط بها تنفيذ الأحكام العرفية، بعد تحرير قائمة تفصيلية بالمضبوطات، كما استصدرت لجنة من وزير الدفاع الوطني بالاستيلاء على مركب موتور كان يدعى (مريم) حيث لجأت إلى ميناء مرسى مطروح يوم ٢٢ من مايو، وكان عليها شحنات من الصوف والحديد؛ نظراً لأن هذا المركب كانت تملكه شركة يهودية كان مركزها حيفا<sup>(٨)</sup>، وهي بذلك قد خضعت لأحكام الأمر العسكري رقم ١٣ الصادر بتاريخ ١٨-٥-١٩٤٨ الخاص بتفتيش السفن وعليه فقد صدر الأمر العسكري رقم (٦) بخصوص مصادرة هذا المركب (مريم) في أول يوليو سنة ١٩٤٨<sup>(٩)</sup>.

وتنفيذاً للأمر العسكري الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٨ اتخذت الحكومة المصرية إجراءات معينة حيال السفن التجارية التي راحت في عناد واصل تعاون اليهود وتقل لهم المهربات الحربية من أسلحة، وجنود أو عتاد<sup>(١٠)</sup>؛ فصادرت السلطات المختصة بالإسكندرية بضائع كانت محملة على الباخرة *Ettiniki* كانت قادمة من اليونان مرسله إلى تل أبيب وحيفا، وعلى الرغم من اعتراض مفوضية اليونان بالقاهرة ورجائها الحكومة المصرية في إعادة هذه البضائع إلى بلادها إلا أنه لم يسمح بذلك<sup>(١١)</sup>.

وأصدر الحاكم العسكري في ٨ من يوليو ١٩٤٨ الأمر رقم (٣٨) الخاص بإنشاء مجلس الغنائم في الإسكندرية، وجدير بالتوضيح؛ أن مصر لم تخرج في إجراءاتها في الحصار البحري على الكيان الصهيوني عن نطاق المبادئ التي قررها مجلس الغنائم المصري، عن مختلف بلاد أوروبا وأمريكا في الحروب التي سبقت حرب فلسطين<sup>(١٢)</sup>.

وبناءً على ما سبق، قامت قوة من رجال السواحل والمباحث بضبط بضائع كانت واردة على باخرة سويدية تابعة لشركة (كالكو مباني *KALCO MAPNI*)؛ حيث كان ميناء بورسعيد هو أول ميناء لها ثم كان مفترضاً أن تكمل طريقها إلى الميناء الثاني تل أبيب ثم ميناءها الثالث حيفا، وقدردت هذه البضائع التي صودرت أثناء مكوثها ببورسعيد بنحو ١٥٥٦ طناً، وتعطلت الباخرة عن السفر حينذاك لحين تفرغ البضائع

المهرية<sup>(١٣)</sup>، وكان من أهم عمليات التفتيش التي قامت بها السلطات المصرية هي سفن المحايدين<sup>(١٤)</sup>؛ للتأكد من عدم وصول المهربات، وإحالة القضايا الخاصة بها بمجرد العثور عليها إلى محكمة الغنائم التي كانت تقضي بمصادرتها لصالح الحكومة المصرية؛ طبقاً للمبادئ المقررة في قانون الشعوب<sup>(١٥)</sup>، فقد اتخذت الحكومة المصرية إجراءات معينة حيال السفن التجارية التي كانت تعاون اليهود؛ تنفيذاً للأمر العسكري الصادر في ٢٨ من يونيو سنة ١٩٤٨<sup>(١٦)</sup>، وتتنقل لهم المهربات الحربية من أسلحة، وعتاد أو جنود<sup>(١٧)</sup>.

وفي نفس السياق، طالبت مصر الشركات بتقديم تعهدات منها أن سفنها سوف لا تعمل في المياه الفلسطينية، واستجابت بعض الشركات، وكان من بينها شركة أمريكيان اكسبورت لاينز *Export Lienz*، إلا أن الرقابة العامة ثبت لها عدم صحة كتابها الذي تعهدت فيه بعدم العمل بداية من أكتوبر سنة ١٩٤٨، عندما تعرضت لكتاب كان مرسلًا من فرع الشركة بإيطاليا إلى فرعها بالإسكندرية تبين منه أن الشركة كانت لا تزال تقوم بنقل البضائع من إيطاليا إلى الصهيوينيين في فلسطين<sup>(١٨)</sup>، وازداد الأمر تأزماً إثر توقيع اتفاقية الهدنة بين مصر ومندوبي الكيان الصهيوني في رودس سنة ١٩٤٩<sup>(١٩)</sup> فهي لازالت في حالة حرب مع مصر؛ فهدنة سنة ١٩٤٩<sup>(٢٠)</sup> التي عقدتها مع مصر في رودس لم تنته حالة الحرب<sup>(٢١)</sup>، فقد اعتبرها الجانب الإسرائيلي بمثابة اتفاقية سلام دائم<sup>(٢٢)</sup>، بينما الواقع كان خلاف ذلك؛ وكانت حجته أن الهدنة وإن كانت قد منعت الحرب لكنها لم تحظر التدابير الاقتصادية، ولكن الكيان الصهيوني اعتبر هذه الاتفاقية بمثابة معاهدة "سلام"، ويطلق الحقيقة بألوان من الكذب، وكان استناده على ما يأتي:

أ- القانون الدولي يبيح حقوق الدول التجارية وقت السلم.

ب- اتفاقية قناة السويس سنة ١٨٨٨م.

ج- هدنة رودس في ١٩٤٩<sup>(٢٣)</sup>.

ومما تقدم يتبين لنا؛ أن الواقع كان يعكس مبررات صهيونية، وادعاءات غير

حقيقية؛ ذلك أن الواقع كان يتناقض مع ما تقدم، وذلك للأسباب الآتية:

(١) أن حق مصر في سيادتها على قناة السويس وأراضيها حول ضفتي القناة حق لا شك فيه ، ثابت بموجب المعاهدات و المواثيق الدولية ، وبما للدولة من سلطان على الإقليم وعلى أراضيها بلا منازع.

(٢) لمصر بصفة خاصة ولسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية إذا أرادت إعادة النظر في نظام المرور في القناة ، أن تدعو الدول التي أبرمت الاتفاقية إلى مؤتمر؛ لبحث نظام الملاحة فيها و النظر في حرية هذه الملاحة .

(٣) إن المادة العاشرة من اتفاقية القسطنطينية أعطت لمصر في وضوح تام الحق ؛ بناء على ضرورة المحافظة على سلامتها من الاعتداء ، وعلى الأمن في أراضيها في اتخاذ ما تراه من احتياطات في القناة ، وهذه الضرورة تتفق معها عمليات التفتيش ، وغيرها دون أن يكون في ذلك أي مساس بحرية الملاحة في القناة من حيث المبدأ<sup>(٢٤)</sup>.

وفضلاً عما سبق؛ فثمة حقيقة هامة، وهي أن مصر كانت كغيرها من الدول العربية، التيلم تعترف بشرعية الوجود الصهيوني، وذلك رغم اعتراف الأمم المتحدة بالكيان الصهيوني في ١١ أيار/ مايو ١٩٤٩، وكذلك العديد من الدول الأجنبية<sup>(٢٥)</sup>، ومن ثم لجأت إلى استخدام حقوقها القانونية المشروعة، والمخولة لأية دولة في حالة الحرب؛ حيث يعتبر من الطبيعي في القانون الدولي والذي جري العمل به سابقاً، أن الدول المحاربة تقوم بمنع تموين سفن المحايدين التي تساعد العدو، وإذا كانت مصر قد وقفت موقفاً صلباً، فإنها كانت تعتمد على نفسها ، وعلى حقها المشروع في السيادة<sup>(٢٦)</sup>؛ وعليه فمن حق مصر رفض مرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس<sup>(٢٧)</sup>، وفي الواقع كانت ثمة حقيقة سعت مصر إلى تطبيقها وحرصت عليها مؤداها أن الكيان الصهيوني واليهود لا يجب أن يحصلوا على أية ميزة أو دعم؛ نتيجة للعدوان الصهيوني على فلسطين العربية واغتصابهم أرضها<sup>(٢٨)</sup>.

وبناءً على ما سبق، أصدرت الحكومة المصرية التشريعات اللازمة الخاصة بانتهاكات السفن التي تتعامل مع الكيان الصهيوني، وتحت مظله القانون المصري - شرعت العديد من القوانين المصرية لإحكام منع مرور السفن التي تدعم العدو

الصهيوني، ومصادرة حمولتها من البضائع التي كان يعتقد أنها قد تكون مطلوبة من جانب العدو، ومنع إعطائها أي تسهيلات<sup>(٢٩)</sup>، وتؤكد أن مصر قد استندت في مباشرة سيادتها على قناة السويس على أحكام القانون الدولي العام<sup>(٣٠)</sup>، وعلى نصوص معاهدة القسطنطينية في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨<sup>(٣١)</sup>، فقد اعتبرت الإجراءات التي اتبعتها مصر مشروعة<sup>(٣٢)</sup>، وعادلة<sup>(٣٣)</sup>؛ نظراً لأن أغلب دول العالم قد عملت بها من قبل<sup>(٣٤)</sup>، كما استندت مصر إلى وجود حالة الحرب بينها، وبين الكيان الصهيوني التي كانت لاتزال قائمة.

ونتيجة إلى ما وصلت إليه نتيجة الحرب في فلسطين، والتزام مصر بنصوص معاهدة الهدنة؛ فقد اضطرت مصر إلى تخفيف القيود العاملة بها في قناة السويس، وجاءت تعليمات ٢١ من يوليو سنة ١٩٤٩؛ حيث جنت مصر إلى تخفيف الإجراءات؛ حيث أعطيت أوامر مشددة بأن تجري إجراءات التفتيش و الحجز في أسرع وقت ممكن لمفاداة أي تأخير قد يؤثر على الملاحة، ثم أصدر مجلس الوزراء المصري في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٠ تشريعات تنظيم مرور ناقلات البترول في قناة السويس؛ والذي ساقه محمد صلاح الدين في مذكرة وزعت على العديد من الدول، ومضمونها الآتي :

" لا تقبل الحكومة المصرية معاودة الجدل حول شرعية الإجراءات التي اتخذت منذ أن ابتدأ النزاع الفلسطيني، وذلك بخصوص حق زيارة و تفتيش السفن التجارية، ومصادرة ما يعتبر مهربات حربية، فقد تبودلت في هذا الموضوع مذكرات عديدة بين وزارة الخارجية و سفارات عدة"<sup>(٣٥)</sup>، لكن على الرغم من شدة المراقبة على حركة السفن التي تتبع الصهيونيين في فلسطين، إلا أنهم حاولوا الالتفاف حول الحصار البحري المصري، ونقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين رغم المعاناة التي لاقوها في المياه الإقليمية المصرية<sup>(٣٦)</sup>، ولم يكتف الكيان الصهيوني بذلك، فسلكت في اتجاه موازي آخر نحو أهدافها، فقامت بمشروعات لتدعيم أسطولها التجاري<sup>(٣٧)</sup>.

وبدا التصميم المصري في تحطيم طرق المواصلات للكيان الصهيوني؛ دفعها لتشديد الرقابة على حركة سفنه، والتي تتعامل معه، والواقع أن إغلاق قناة السويس في وجه الملاحة الصهيونية من أكبر المشاكل التي واجهته؛ لتعثر التجارة الخارجية؛<sup>(٣٨)</sup>



وكانت مصر دائماً ترفض مرور السفن التي ترسو بموانئ فلسطين المحتلة<sup>(٣٩)</sup>، وبالمقابل فقد وجدت مقاومة من الكيان الصهيوني، فقد عمل بكل طاقته و لم يدخر جهداً نحو إثارة مسألة مرور سفنه بقناة السويس في مجلس الأمن<sup>(٤٠)</sup>، ففي ١٢ من يونيو ١٩٥١ قدم إلى مجلس الأمن تقرير من مراقب لجنة الهدنة، ذكر فيه ادعاء صهيوني بأن تدخل مصر في أمر السلع المتجهة إلى (إسرائيل) عبر قناة السويس يعتبر من قبيل الأعمال العدائية، وأنه يجافي روح اتفاق الهدنة<sup>(٤١)</sup>، تلاه في يوم ١١ من يوليو في السنة ذاتها، شكوى مقدمة من الكيان الصهيوني إلى مجلس الأمن طالباً إياه أن يقرر رفع الحصار المصري عن مرور وتفتيش السفن الإسرائيلية التي تعبر قناة السويس، واتهم فيه مصر بمخالفة القانون الدولي العام، والإخلال بمعاهدة سنة ١٨٨٨<sup>(٤٢)</sup>.

وتعددت الشكاوى الإسرائيلية عن حالات مصادرة السفن التابعة لها بقناة السويس، وعلى سبيل المثال: ذكرت أن السلطات المصرية قد صادرت العديد من السفن الإسرائيلية والتي وصل عددها إلى ٨٨ سفينة في منتصف سنة ١٩٥٠، كانت منها ٧٠ سفينة حاملة للبتروول ، حيث صادرت السلطات المذكورة في ٣١ من أكتوبر ١٩٥٢ السفينة النرويجية المسماة ريمفروست *Rimfrost*، وكانت محملة لحوماً قادمة من مصوع إلى حيفا عبر قناة السويس<sup>(٤٣)</sup>، وتكرر المجلس بميثاقه فأصدر قراراً ساند فيه الكيان الصهيوني<sup>(٤٤)</sup>؛ فأصدر المجلس قراراً في أول سبتمبر سنة ١٩٥١ يطلب فيه من الحكومة المصرية أن تكف عن إجراءات الحظر التي تتبعها في القناة الخاصة بمنع مرور البضائع إلى (إسرائيل)، ذاكراً:

" أن هناك حالة حرب قائمة فعلاً، ويطالب بممارسة حق الزيارة أو التفتيش أو المصادرة لغرض الدفاع عن النفس المشروع " والتي عقدتها مصر مع إسرائيل في رودس سنة ١٩٤٩<sup>(٤٥)</sup>. واشتركت إحدى عشرة دولة في تأييده<sup>(٤٦)</sup>،

لكن مصر لم تقف مكتوفة الأيدي أمام الظلم الذي وقع عليها جراء قرار مجلس الأمن، فقام مبعوثوها وممثلوها بالخارج بإيضاح وجهة النظر المصرية في تمسكها بمنع مرور السفن الكيان الصهيوني بالقناة ، حيث أذيع من محطة (الميركوريو) بستنياجو يوم الأحد

٢٩ من يوليو ١٩٥١ عن "حق مصر في السيادة في قناة السويس" ، والمقال يدحض الحجج و الأكاذيب التي أذاعها الصهيونيون<sup>(٤٧)</sup>.

وحقيقة فقد كان هناك تحيزاً من جانب الأمم المتحدة تجاه الكيان الصهيوني بتأييده شكوى الأخير؛ ذلك أنه بالرغم من العدد الكبير من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، إلا أن الكيان الصهيوني لم يذعن لتنفيذها بل بالعكس اخترقها<sup>(٤٨)</sup>، وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن آنف الذكر، إلا أن مصر قد استمرت في إجراءات الحصار البحري المصري على الكيان الصهيوني بعد هذا القرار<sup>(٤٩)</sup>، كما ظلت الرقابة المصرية متيقظة في كافة وسائل الاتصالات، وبتنسيق متكامل بين وزارة الخارجية و المخابرات الحربية و البحرية ، إلا أنه على الرغم من حالة الحرب التي كانت بينهما إلا أن مصر لم تستطع أن تفرض حصاراً بحرياً على شواطئ فلسطين<sup>(٥٠)</sup>.

فنعتقد أن الفترة الملكية كانت أنشط في تطبيق الحصار البحري؛ حيث كانت هذه الفترة بمثابة وضع حجر أساس بناء الحصار المصري حول الكيان الصهيوني؛ فقد أصدر الملك فاروق في عام ١٩٥٢ مرسوم قانون في شأن تفتيش السفن و الطائرات وضبط الغنائم المتعلقة بحرب فلسطين؛ فثمة أدلة أن الحكومة المصرية كانت تنوى إلغاء اتفاقية الهدنة التي عقدها مع الكيان الصهيوني، وإن الهدنة لم تكن تمثل لمصر إلا صفة وقتية لتجميع قواها وتحسين الوضع، وهذا ما وضحته إجراءات التفتيش والمراقبة والحصار المصري حول الكيان الصهيوني وكل ما كان يمت إليه بأية صلة، كما أصدرت الحكومة المصرية تعليمات إلى هيئات التمثيل الدبلوماسية لدى الدول بالبحث عن الفرصة المناسبة لإلغائها؛ حيث أرسلت القنصلية الملكية المصرية بمدينة لاهاي بإفادة إلى وكيل الخارجية أن موضوع إنهاء الهدنة التي تبحث مصر وسائل الوصول إليه، ترغبه كل من الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا، و تركيا وأن هذه الدول قد تقدمت بالفعل بتوصيات أمام الهيئة السياسية الخاصة لجمعية الأمم المتحدة،

وكان هدف مصر من إلغائها اتحاد الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية من جديد لتوحيد سياستهم إزاء المشكلة القائمة بشأن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، الذي

هو المحور الذي تدور عليه سياسة الولايات المتحدة؛ حيث أنها هي المحركة لكافة الأحداث القائمة في المنطقة العربية، كما أشارت الوثيقة إلى قيام مصر بالبحث عن وسيلة ضاغطة على الولايات المتحدة لإنهاء الهدنة<sup>(٥١)</sup>، وقد تأزرت الجهود المصرية، وتعاونت مع الدول العربية في هذا الحصار؛ من أجل إحكامه، وحتى تتمكن من تتبع حركة السفن، وأبدت الكثير من الدول العربية تقديرها لهذه الغاية، وعملت على تقديم ما لديها من معلومات في هذا الشأن، وينبغي الإشارة أن ثمة تعاوناً مشتركاً كان بين الحكومة المصرية والأردنية في سبيل تطبيق الحصار البحري<sup>(٥٢)</sup>.

## الهوامش

- (١) محمود فوزي: حرب السويس ، (ترجمة مختار الجمال) ، ط ١ ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٧ ، ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٠ .
- (٢) رضا أحمد شحاتة: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٨٠ .
- (٣) وزارة الدفاع الوطني : رقم منشأ ملف ٢٦-١ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠-٠٠٧٦ ، كتاب صادر من المستشار القانوني لشركة السويس للملاحة البحرية إلى وزير الدفاع الوطني ، في ٢٦-٥-١٩٤٨ .
- (٤) وزارة الدفاع الوطني : رقم منشأ ملف ٢٦-١ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠-٠٠٧٦ : مذكرة صادرة من وزارة الدفاع الوطني - إدارة المخابرات الحربية-قسم الأمن ، في ١٩-٦-١٩٤٨ .
- (٥) مصطفى الحفناوي :مصطفى الحفناوي : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ( الجزء الثالث ) ، ط ٢ ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١١ ، ٣١٣ .
- (٦) وزارة الدفاع الوطني(الديوان العام): رقم منشأ الملف ٢٦-١/س ج: ٣٧ ، كود أرشيفي ٠٠٧٦-٠٠٠٣١٠ ، كتاب صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الدفاع الوطني في ٢٠ مايو ١٩٤٨ ؛ نفس المصدر : كتاب أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير مكتب وزير الدفاع الوطني في ٢٦ مايو ١٩٤٨ .
- (٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية: كود أرشيفي ٠٠٧٦-٠٠٠٣١٠ ، من لواء المدير العام مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك و المصايد إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني في ٢٨ مايو ١٩٤٨ .
- (٨) وزارة الدفاع الوطني(الديوان العام): رقم منشأ الملف ٢٦-١/س ج: ٣٧ ، رقم منشأ ملف ١-٢٦ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠-٠٠٧٦ ، كتاب صادر من مصلحة الجمارك المصرية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني و في ١٤ من يونيو ١٩٤٨ ؛ نفس المصدر : .كتاب

- صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير عام مصلحة الحدود ، في ٢٩ - ٦ - ١٩٤٨ .
- (٩) وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): رقم منشأ الملف ١-٢٦/س ج: ٣٧ ، رقم منشأ ملف ١- ٢٦ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠ - ٠٠٧٦ ، كتاب صادر من مصلحة الجمارك المصرية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني و في ١٤ من يونيو ١٩٤٨ ؛ نفس المصدر : كتاب صادر من أميرالاي أ.ح رئيس لجنة احتياجات القوات المسلحة إلى مدير عام مصلحة الحدود ، في ٢٩ - ٦ - ١٩٤٨ .
- (١٠) مصطفى الحفناوي : مرجع سابق، ص ٣٢٩ .
- (١١) وزارة الدفاع الوطني (الديوان العام): رقم منشأ ملف ١-٢٦ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠ - ٠٠٧٦ ، كتاب صادر من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الدفاع الوطني في ٢٩ يونيو ١٩٤٨ .
- (١٢) نفس المرجع: ص ٣١١ .
- (١٣) وزارة الدفاع الوطني : رقم منشأ ملف ١-٢٦ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠ - ٠٠٧٦ ، كتاب صادر من مدير عام مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك و المصائد إلى وكيل وزارة الحربية و البحرية ، في ٢٧/١١ / ١٩٤٨ .
- (١٤) المحايدين: هم الأطراف أو الدول التي لا تشترك في القتال أو الحرب بصفة مباشرة .
- (١٥) مصطفى الحفناوي : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣١١ .
- (١٦) كان يتم ذلك تحت ستار كونهم مهاجرين إلى فلسطين ، أنظر : مصطفى الحفناوي :مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .
- (١٧) مصطفى الحفناوي: مرجع سابق، ص ٣١١ .
- (١٨) وزارة الدفاع الوطني : رقم منشأ ملف ١-٢٦ /س جم ٣٧ ، كود ملف ٠٠٠١٣٠ - ٠٠٧٦ ، كتاب صادر من وكيل وزارة الخارجية إلى وكيل وزارة الحربية و البحرية ، في ٢٠ من فبراير ١٩٤٩ .
- (١٩) *Mahdi Abdul Hadi ;Documents on Palestine, V.2, (1948-1973) ,Israel* -  
*-Egypt Argmistic ,Passia ,Jerusalem,p88.*
- (٢٠) ترى الباحثة أن اتفاقية الهدنة الدائمة أطلق عليها "الهدنة الدائمة" اسماً ولكنها في الواقع كانت بمثابة هدنة مؤقتة في وجهة نظر الكيان المذكور لحين تنظيم قواه وترسيخ جذور تواجد

بفلسطين حتى لا يضره التحرك خارجياً قبل تثبيت كيانه داخل فلسطين ، وهو ما نراه قد حدث بالفعل.

(٢١) أحمد سويلم العمري: الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين (دراسات سياسية) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مايو ١٩٥٤ ، ص ٣٨٦ - ٣٩٥.

(٢٢) -*Alfred M. Lilienthal, THERE GOE THE MIDDLE EAT, THE DEVIN- ADAIR COMPANY, NEW YORK, 1957, P282.*

(٢٣) رضا أحمد شحاتة: الدبلوماسية المصرية، والصراع الدولي حول قناة السويس، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٢٤) نفس المرجع: ص ١٥؛ أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص ٤٠٧ .

(٢٥) صلاح الدباغ : ندوة القانونيين العرب ، مرجع سابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ .

(٢٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أحمد زكريا الشلق ، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨) ، القاهرة ، دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠١٤ ، ص ١٣٥.

(٢٧) صلاح الدباغ :مرجع سابق، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٢٨) أحمد عز الدين :مذكرات مصطفى النحاس - ربع قرن من السياسة في مصر ، ج٢(١٩٤١-١٩٥٢)، القاهرة العصور الجديدة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٧.

(٢٩) *Eban Abba; voice of Israel ,Horizon Press ,New York ,1957,295.*

(٣٠) كان من الطبيعي في القانون الدولي ، والذي جرى العمل به أن الدول المحاربة كانت تقوم بمنع التموين عن سفن المحايدين ، التي تساعد العدو. انظر : مصطفى الحفناوي :مرجع سابق ، ص ٤٣٦ .

(٣١) نفس المرجع: ص ٢٨٩ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أحمد زكريا الشلق : مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٣٢) وقد جرى العمل بتلك الإجراءات المذكورة أعلاه أثناء الحرب العالمية الأولى من جانب الدول المحاربة مثل ألمانيا ، وبريطانيا ، وفرنسا، و الولايات المتحدة الأمريكية ، والبرتغال، وسنتها النمسا منذ عام ١٨٧٠ . انظر : نفس المرجع: ٣٧٦ - ٣٨٥.

(٣٣) وجهت الحكومة البريطانية عن طريق سفارتها بالقاهرة مذكرة إلى وزارة الخارجية المصرية في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩، دانت فيها مصر، وأن الحكومة البريطانية معنية بأمر معامل

تكرير البترول في حيفا ، وأنها تريد أن تنقله من مناطق استغلالها بالخليج العربي إلى حيفا لتكريره في معاملها ، وطلبت من الحكومة المصرية- حكومة السعديين- التي كانت تدير البلاد السماح لنقلات البترول باجتياز قناة السويس ؛ لتفرغ حمولتها في حيفا، وجدير بالذكر أن هذه الحكومة وافقت على طلب بريطانيا المذكور أعلاه في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ ؛ مما اعتبر إهانة لمصر ، وفي ذات الوقت يعتبر ذلك الموقف دليلاً واضحاً أمام الملك و الإدارة يثبت خيانة بريطانيا وسعيها فقط في سبيل تحقيق أطماع مالية وإستراتيجية ، وإن كانت على حساب كرامة مصر التي كانت تعتبرها حليفها .انظر مصطفى الحفناوي:مرجع سابق ص:٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٤٣١.

(٣٤) نفس المرجع : ص ٣٢٩ .

(٣٥) مصطفى الحفناوي:مرجع سابق ، ص٣١٥-٣٢٩ ، ٤٣٤ .

(٣٦)وثائق وزارة الخارجية المصرية :محفظة ٥٥٠ ، كود ملف ٠٣٩٩٥٨-٠٠٧٨ ، كتاب صادر من القنصلية السورية إلى وزارة الخارجية المصرية بشأن : معلومات عن الأسطول التجاري الإسرائيلي ، في ٢٩-٥-١٩٥٤ .

(٣٧)نفس المصدر : محفظة ٥٤٧ ، كود ملف ٠٣٩٩٥١-٠٠٧٨ ، برقية من وزارة الخارجية الملكية المصرية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ؛ نفس المصدر : (نفس الملف) برقية صادرة من وكيل وزارة الخارجية إلى رئيس المكتب الإقليمي المصري لشئون مقاطعة إسرائيل . د.د .

(٣٨) محمد عبد العزيز أحمد و محمد الجبالي : الدفاع الإقتصادي ضد الأطماع الاستغلالية الإسرائيلية ، كتب قومية ، د.ت، ص ٦٨ ، ٦٩ .

(٣٩)محاتب إمام الشرايبي : الوجود الإسرائيلي و العربي في إفريقيا -دراسة اقتصادية سياسية ، المكتبة الإفريقية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص٥ .

(٤٠) محمد عبد العزيز أحمد و محمد الجبالي : مرجع سابق، ص ٦٩؛على محمد علي :إسرائيل و الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ،كتب قومية لدراسة الأحداث التي وقعت في الرق الأوسط نتيجة لقيام حرب غاصبة ، جامعة القاهرة ،د.ت، ص ٤٠٦ مصطفى الحفناوي : مرجع سابق ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ؛ جايل ماير :الولايات المتحدة و ثورة يوليو ١٩٥٢ ( ١٩٥٢-١٩٥٨) ، (ترجمة :عبد الرؤف أحمد عمرو) ،القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٢٤٤ ؛ فرانسو دبيرا : مصدر سابق، ص٣٤ . ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أحمد زكريا

- الشلق ، مشكلة قناة السويس (١٨٥٤-١٩٥٨) ، القاهرة ، دار الكتب و الوثائق القومية ، ٢٠١٤ ، ص ١٣٨ ؛ *Abba Eban; Op.cit.,251,252.*
- (٤١) مصطفى الحفناوي : مرجع سابق ، ٤٤٣ .
- (٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية : أس.ج ، محفظة ٤٩٠ ، كود ملف : ٠٣٩٤١٦-٠٠٧٨ ، مذكرة مرفوعة من وزير الحربية و البحرية إلى رئيس مجلس الوزراء ، بتاريخ ٢١ من يولييه سنة ١٩٥١ .
- (٤٣) أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص ٤١٤ .
- (٤٤) جريدة اليوم : السنة الرابعة ، العدد ١٢٠٥ ، الثلاثاء في ١٦ من أيلول ١٩٥٢ ، ص ١ .
- (٤٥) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شئون فلسطين : قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ، مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٧ .
- (٤٦) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، إدارة شئون فلسطين : قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين ، مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٧ ، أحمد سويلم العمري: مرجع سابق، ص ٤١١ .
- (٤٧) أذيع هذا المقال المشار إليه باللغة الأسبانية في جميع دول أمريكا الجنوبية .أنظر : وثائق وزارة الخارجية المصرية : أس.ج ، محفظة ٤٩٠ ، كود ملف ٠٣٩٤١٦-٠٠٧٨ ، كتاب صادر من القائم بالأعمال بالنيابة في سفارة مصر سننتاجو ، في ١٤ من يوليو ١٩٥٠ .
- (٤٨) صلاح الدباغ : ندوة القانونيين العرب ، المرجع السابق ، ص ٩٩ .
- (49) *Lengyel Emil ;Egypt's Role In World Affairs ,Public Affairs.Press ,Washington ,D.c.p,67.*
- (٥٠) كان ذلك بسبب أن مصر لم تكن تمتلك أسطولاً بحرياً و لا سلاحاً بحرياً؛ ليتمكن من قطع الاتصال البحري بموانئ العدو الصهيوني . انظر جمال شقرة : مرجع سابق ، ص ٣١١ .
- (٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية : محفظة ٥٤٧ ، كود أرشيفي ٠٣٩٩٥١-٠٠٧٨ ، كتاب صادر من القنصلية الملكية المصرية بمدينة لاهاي إلى وكيل وزارة الخارجية في ١٢ من يناير ١٩٥٢ .
- (٥٢) نفس المصدر: محفظة ٥٥٦، كود ملف ٠٤٠٠٠٩-٠٠٧٨، كتاب صادر من وكيل وزارة الحربية والبحرية إلى وكيل وزارة الخارجية ، بتاريخ ١٨-٢-١٩٥٣ .